

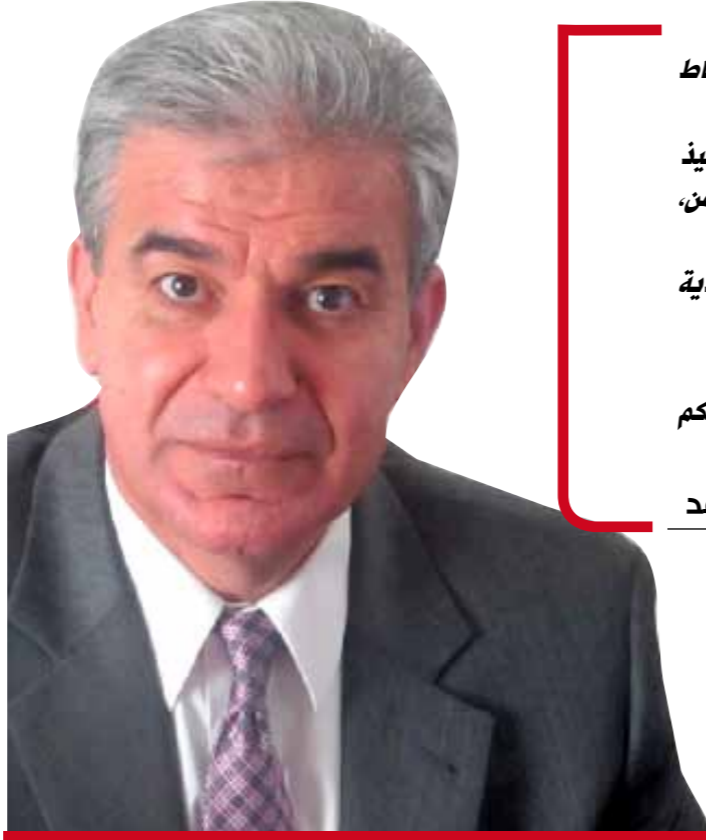
## حاشد يفتح ملف التهرب الضريبي لشركة «سبأفون»

طالب عضو البرلمان اليمني أحمد سيف حاشد مصلحة الضرائب بمعلومات تفصيلية حول بيان مقدار ضرائب الأرباح التجارية والصناعية التي دفعتها شركات الإتصالات العاملة في اليمن للإعوام 2011 و 2012 و 2013م. كما طالب حاشد في مذكرته -التي سلمها لرئيس مصلحة الضرائب- ببيان عن الكيفية التي تم بموجبها تسوية ضرائب عدد من شركات الإتصالات، ومقدار ومصير المبالغ التي دفعتها تلك الشركات كضرائب أرباح لهذا العام. وأشار حاشد في رسالته الموجهة إلى رئيس مصلحة الضرائب بأنه يهدف من

الحصول على هذه المعلومات لإجراء الحقيقة بشأن ما تناقلته وسائل اعلامية حول قيام شركة سبأفون بدفع (300) مليون ريال فقط، كضرائب أرباح تجارية وصناعية في العام 2012م، في حين دفعت شركة «يمن موبايل» مبلغ (9 مليار) و«إم تي إن» (8 مليار)، ولسبعة أشهر ونصف من الضرائب المقررة للعام 2012م. وكذا الوقوف على حقيقة ما تناقلته وسائل الاعلام من أن وزير المالية صخر الوجيه، وجه مصلحة الضرائب بقبول الإقرار الضريبي الذي قدمته سبأفون لمدة عام، بعد أن كانت المصلحة رفضته.

## مدير مكتب البنك الدولي في اليمن لـ «الميثاق»:

# الحكومة ضعيفة وغير قادرة على استيعاب المنح والقروض



قال مدير مكتب البنك الدولي لدى اليمن وانل زقوت إن الحكومة ليست جادة في مكافحة الفساد وأنها لم تتخذ أي شيء من خطة النقاط الست التي تم وضعها لمكافحة الفساد.

وأوضح المسنول الدولي في حوار صحفي مع صحيفة «الميثاق» أن الفساد يعتبر مشكلة حقيقية في اليمن وأنه أحد أسباب تعثر تنفيذ المشاريع الممولة من المنح والقروض الخارجية. وأكد زقوت أن البنك الدولي من أسرع المؤسسات المانحة التي أوفت بتعهداتها تجاه اليمن، فمن إجمالي 400 مليون دولار تم اعتماد ستة مشاريع جديدة تشكل ثلثي الالتزام تقريباً، كما تم سحب 52 مليون دولار حتى الآن. ونصح زقوت حكومة الوفاق بتحديد تكلفة قرارات معالجة المظالم التي حدثت في الماضي على ميزانية الدولة، حتى لا تحدث أزمة اقتصادية ستكون صعبة إضافة إلى جانب الأزمة السياسية.

محذراً من أن العجز المتوقع هذا العام والمقدر بـ 8,4% من الناتج المحلي الإجمالي سيكون العام القادم أكبر من ذلك. ودعا مدير مكتب البنك الدولي إلى التركيز في المرحلة القادمة وفي نهاية الحوار الوطني على الاقتصاد. لأن «نجاح العملية السياسية سيحكم عليها الشعب في الشارع وليس في «موفمبيك» أو مجلس الوزراء».

أجرى الحوار / جمال مجاهد

أغسطس الماضي وأن عائدات حصة الحكومة من تصدير النفط خلال نفس الفترة قدّرت بنفس المبلغ. أي أن اليمنيين لا يستفيدون من تصدير النفط في التنمية وإنما في شراء المشتقات النفطية.

- هذا صحيح.. فالمبالغ التي يتم بها دعم المشتقات النفطية تمثل جزءاً كبيراً من قيمة تلك المشتقات، وجزء كبير من ثروة اليمن من النفط والغاز لا يستفيد منه الشعب.

33 مشروعا

ما عدد المشاريع التي ينفذها البنك الدولي في اليمن وحفاظة تلك المشاريع؟

- لدينا 19 مشروعا في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهناك أربعة مشاريع جديدة وهذه المشاريع مموله من البنك الدولي نفسه، فضلا عن 10 مشاريع أخرى مموله من الصناديق الانتمائية والبرامج الأخرى، ما يعني أن العدد الإجمالي للمشاريع 33 مشروعا تقريبا. أما حفاظة البنك الدولي فهي تحتوي على 900 مليون دولار بما فيها 260 مليون دولار تم إضافتها أخيراً، بخلاف 200 مليون دولار تمويل جديد، ما يعني أن حفاظة البنك الدولي تزيد على المليار دولار.

هناك تعيينات تتم في الكثير من الوزارات والمؤسسات على خلفية سياسية أو حزبية، كما أن هناك الكثير من اللجان التي شكّلت وصناديق تعويض الشهداء... أو بشكل ذلك ضغطاً على ميزانية الدولة التي تعاني عجزاً يتوقع أن يصل هذا العام إلى 8,4% من الناتج المحلي الإجمالي؟

- بالتأكيد هذا يشكل ضغطاً على الموازنة. نحن نحذّرنا الحكومة وطرحنا الأمر على عدد من الوزراء والمبعوث الأممي جمال بنعمر وسفراء الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية. مهم جداً عند صدور أية قرارات سياسية أن يتم النظر إليها من الناحية الاقتصادية. إذا كانت هناك قرارات لمعالجة المظالم التي حدثت خلال الفترة الماضية من المفروض أن يتم تحديد تكلفة ذلك على ميزانية الدولة. العجز المتوقع هذا العام 8,4% لكن العجز سيكون العام القادم أكبر من ذلك، ولذلك مهم جداً أن تقوم الحكومة بإجراء إصلاحات ولا تزيد العبء على ميزانية الدولة حتى لا تخلق أزمة اقتصادية تمثل تحدياً لها خلال الأزمة السياسية. إن التركيز اليوم على العملية السياسية طبيعي وصحيح، لأنه بدون استقرار سياسي لن يكون هناك استقرار وأمني واقتصادي. في نهاية الحوار الوطني من المهم التركيز في المرحلة القادمة على الاقتصاد. نجاح العملية السياسية سيحكم عليه الشعب في الشارع وليس في أروقة «موفمبيك» أو مجلس الوزراء أو الرئاسة. الشعب نفسه سيحكم، إذا رأى أمل في المستقبل وأنه أفضل من الماضي فإن العملية السياسية ستكون ناجحة، وإذا رأى الشعب أن الماضي أفضل من المستقبل ستسفل العملية السياسية.

هل لديهم خطة جديدة للتعامل مع المستجدات السياسية والاقتصادية عقب إنتهاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل؟

- لا توجد لدينا خطة حالياً، ولكننا سنتنظر حتى ينتهي مؤتمر الحوار وبإذن الله ينتهي بالنجاح الكامل، عندها سنبدأ مشاورات داخل البنك ومع الحكومة والمناخين لوضع خطة لمساعدة اليمن على تنفيذ مخرجات الحوار.

هل لديهم مخاوف من تعثر العملية السياسية واندلاع صراع جديد على خلفية تعثر الحوار الوطني؟

- نحن في البنك الدولي لا نتدخل في السياسة، نحن هيئة اقتصادية لمساعدة الشعب اليمني، ولكن أنا شخصياً متفائل. مهما كانت الصعوبات، أنا متفائل باستكمال العملية السياسية. المرحلة القادمة ستكون لبناء أسس ومؤسسات الدولة اليمنية الحديثة، وسنكون في طليعة المشاركين مع الشعب والحكومة، أدرك أن الوضع شديد الصعوبة، فالوضع السياسي محتقن والوضع الأمني ليس مستقراً والوضع الاقتصادي صعب وكذلك المعيشة والخدمات ولكن نظل الأمل موجوداً. بدون أمل لا يمكن أن نمضي إلى الأمام، وإذا كنا متشائمين سيكون الوضع صعب جداً.

دولار مخصصة من البنك الدولي خلال سنة واحدة بل خلال 4-5 سنوات على الأقل. هل لديهم معلومات حول البرنامج الجديد لدعم اليمن من قبل صندوق النقد الدولي؟

رفع الدعم

هل هناك قرار قادم برفع الدعم عن المشتقات النفطية؟

- دعم المشتقات النفطية جزء من الإصلاحات الاقتصادية التي يجب على الحكومة أن تقوم بها. تقريباً كل الدول العربية تعاني هذه المسألة لأنه في اليمن هذا يأخذ فقط 25% من الميزانية، نحن نعرف ليس فقط في اليمن ولكن في دول أخرى أن الجزء الكبير من دعم المشتقات النفطية لا يستفيد منه الفقراء. إصلاح دعم المشتقات النفطية يتمثل في توفير المبالغ المالية المخصصة للدعم لكي يستفيد منها الفقراء الحقيقيون، هناك طرق مختلفة لإصلاح دعم الطاقة وتجارب عالمية كثيرة في هذا الموضوع.

عطفًا على كلامكم.. قال البنك المركزي اليمني في أحدث تقاريره أن البلاد استوردت مشتقات نفطية بقيمة 1,8 مليار دولار خلال الفترة من يناير-

وإذن الله نأمل أن تقوم الحكومة بتقديم كل الدعم واعطاء الصلاحيات الى الهيئة الجديدة لمكافحة الفساد لتضطلع بمهامها على أكمل وجه.

يرى مراقبون أن الفساد سيب رئيسي لتعثر تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً.. هل تتفق مع هذا الرأي؟

- بلا شك أن الفساد يعتبر مشكلة حقيقية في اليمن، وهذا كان السبب في أننا عندما عدنا لفتح مكتبنا في اليمن كانت أهم النقاط التي ناقشناها مع الحكومة في بداية الأمر هي مكافحة الفساد. في الحقيقة تنفيذ خطة النقاط الست كان بطيئاً جداً، ومن واجب الحكومة أن تحدث تغييراً جذرياً في معالجة الفساد المتفشى ليعتد تغيير ما نسمعه من اليمنيين أنه لا يوجد أي تغيير وأن هذه الحكومة مثل سابقتها. وكل ما أتمناه أن تنفذ الحكومة قرارها الذي اتخذته منذ عامين، ونضم صوتنا إلى صوت الإتحاد الأوروبي لنؤكد على تنفيذ خطة النقاط الست ومكافحة الفساد. تحدثت عن البطء في تمويل المشاريع الممولة من المانحين، الفساد هو أحد أسباب ذلك، السبب الثاني هو ضعف قدرة الحكومة على استيعاب المنح والقروض الخارجية. ثالثاً بعض الدول لم تف بما التزمت به.

جاء في الورقة الاقتصادية الرئيسية للحكومة التي قدمتها في اجتماع أصدقاء اليمن في نيويورك أنه تم سحب 1,3 مليون دولار فقط وبنسبة 3,3% من

على الحكومة الإلتزام بتنفيذ التالي:

مسألة رئاسة الوزراء والوزراء.

مسألة كبار المسؤولين.

إنشاء محكمة خاصة بقضايا الفساد.

منح صلاحيات أوسع لهيئة مكافحة الفساد.

استكمال تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد.

إعادة هيكلة جهاز الرقابة والمحاسبة.

تعهدات البنك الدولي لليمن البالغة 400 مليون دولار فيما تم تخصيص كامل المبلغ وبنسبة 100% والتوقيع على 292 مليون دولار وبنسبة 73%؟

ليس صحيحاً.. البنك الدولي من أسرع المؤسسات المانحة التي أوفت بتعهداتها تجاه اليمن، من إجمالي 400 مليون دولار اعتمدت للفترة الإنتقالية تم التوقيع واعتماد ستة مشاريع جديدة تشكل ثلثي الالتزام تقريباً، والبائع 260 مليون دولار.. وتم صرف 52 مليون دولار. وأود التأكيد هنا بأن أي مشروع للكهرباء أو المياه لا ينفذ في خلال ستة أشهر بل خلال 3-4 سنوات، وهناك عدة إجراءات منها توقيع العقود واختيار المقاولين وبدء العمل.. البنك الدولي ينفق بحسب استكمال العمل، لا يجب أن يتوقع الشعب اليمني إنفاق 400 مليون

رغم قرب انتهاء المرحلة الإنتقالية إلا أن الأوضاع الإنسانية والمعيشية في اليمن تزداد صعوبة، وتكاد تكون الأرقام والمؤشرات السلبية نفسها إن لم تكن قد زادت سوءاً، فهناك 54,5% من السكان تحت خط الفقر العام، والبطالة بين الشباب ارتفعت بـ 52,9% كما يعاني 10,5 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد فضلاً عن مليون حالة سوء تغذية؟

الاستقرار الاقتصادي وإعادة الخدمات الأساسية إلى وضعها قبل الأزمة التي اندلعت عام 2011 كالمدراس والمستشفيات والكهرباء والمياه. الخدمات تأثرت بشكل كبير والقطاع الخاص كان وضعه صعباً وحدث انكماش اقتصادي بنسبة 10-11%، ولكن نسبة 54,5% التي تحدث عنها منذ بداية العام الماضي ليست دقيقة ولم يكن هناك إحصاء دقيق أو أرقام دقيقة حول الفقر. نأمل هذا العام في إنجاز مسح ميزانية الأسرة الذي سوف يعطينا الكثير من المعلومات حول الفقر والبطالة والتشغيل وسنعرف هل تغيرت هذه النسبة منذ بداية الأزمة إلى اليوم أم لا. تقرّباً بعد ستة أشهر سيكون لدينا أرقام دقيقة وموثوقة، فضلاً عن أن التعداد السكاني الذي سيجري العام القادم سيعطينا الكثير من الأرقام والمؤشرات حول الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية.

الفساد أكثر

لماذا برأيكم لم يلمس المواطن اليمني حتى الآن أي جديد في الحكومة في مكافحة الفساد، فالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد كانت شبه مجمدة فترة طويلة ومؤخراً تم تشكيل هيئة جديدة، كما أن توصيات اجتماع أصدقاء اليمن والإتحاد الأوروبي تطالب الحكومة بإجراءات حاسمة لمكافحة الفساد؟

إن موضوع الفساد ليس بالسهل التعاطي معه ويحتاج إلى قيادات تؤمن بأهمية علاقة الفساد وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلد وبالذات الاقتصادية منها. وفي بداية عملي في اليمن اجتمعت مع رئيس الوزراء، وكان الموضوع الرئيسي هو مكافحة الفساد. إن متطلبات الشعب اليمني وكل الشعوب العربية هي إقامة دولة حديثة تخدم الشعب وتحارب الفساد بجديّة، أكبر مهمة وواجب على رئيس الحكومة هو محاربة الفساد. ساعد البنك الدولي الحكومة اليمنية في وضع خطة من ست نقاط لمكافحة الفساد تتضمن مساءلة رئاسة الوزراء، والوزراء وكبار المسؤولين وإنشاء محكمة خاصة بقضايا الفساد ومنح صلاحيات أوسع لهيئة مكافحة الفساد، وضمان استقلاليتها واستكمال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وإعادة هيكلة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة واصدار قانون بالميكمل الجديد وبما يضمن تعزيز استقلاليته.. ولكن حتى يومنا هذا لم يعط هذا الموضوع الأهمية التي يستحقها ليشرح المواطن اليمني بالالتزام الحكومي على كافة المستويات وبجديّة الحكومة في تحدي الفساد.. الشيء الذي يفقد الحكومة مصداقيتها تجاه الشعب والسؤال الآن يطرح نفسه، ماذا نفذت الحكومة من النقاط الست؟! لا أستطيع أن أقول إنها نفذت أي شيء، منها بشكل ملموس، نحن نريد أفعالاً من الحكومة لمكافحة الفساد لأن الشعب يطلب أفعالاً وليس قرارات.

## ارتفاع مديونية اليمن الخارجية إلى أكثر من 7 مليارات

في حين تبلغ مديونية اليمن للدول الأعضاء في نادي باريس مليار و 642 مليون دولار منها مليار و 154 مليون دولار مستحقة لروسيا الاتحادية. وبحسب البيانات فإن الرصيد المستحق للدول غير الأعضاء في نادي باريس يبلغ مليار و 539 مليون دولار الجزء الأكبر منها لصالح الصندوق السعودي، وأورد التقرير مديونية قدرها 510 ملايين دولار لجهاز لم يسماها التقرير.

سجلت مديونية اليمن الخارجية في نهاية يونيو المنصرم سبعة مليارات و 178 مليون دولار مرتفعة بنحو 93 مليون دولار عن شهر مايو الماضي. وأوضحت بيانات صادرة عن البنك المركزي اليمني، أن مؤسسات التمويل الدولية ماتزال الدائن الأكبر لليمن بواقع ثلاثة مليارات و 486 مليون دولار منها أكثر من ملياري دولار لهيئة التنمية الدولية،



## قائمة بأكثر الوزراء سفريات خارجية

جميل الجعديبي

كشف تحقيق صحفي استقصائي تصدر وزير التخطيط والتعاون الدولي في اليمن د. محمد السعدي قائمة أكثر الوزراء سفريات خارجية العام الماضي بحصيلة (17) سفيرة، استغرقت غياب وزير التخطيط عن اليمن قرابة (103) أيام (معدل 6 أيام للسفيرة الواحدة) وانفق عليها قرابة 186 مليون ريال يمني.

وجاء وزير التربية والتعليم د. عبدالرزاق الاشول في المركز الثاني في قائمة سباق سفريات الوزراء برصيد 9 سفريات، وغياب استغرق (54) يوم، انفق خلالها 99 مليون ريال، ليتقاسم المركز الثالث كلًا من وزير الصحة د. احمد العنسي ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل د. أمة الرزاق حمد برصيد 8 سفريات لكل منهما.